

التبعية الاقتصادية للزراعة العربية

محمد نعمان (*)

مقدمة

ارتبط تاريخياً لفظاً التخلف والتبعية معاً إذ لا يستطيع باحث ان يتكلم عن حالة من حالات التبعية الاقتصادية والسياسية دون أن يفسرها بعملية التخلف التاريخي ، كما لا يمكن أن نحدد وظيفة التخلف في عالمنا دون أن نشرح التبعية الاقتصادية للبلدان المسماة « بالعالم الثالث » . وترتيباً على هذا فإن تخلف البلدان العربية هو أساس تبعيتها الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة .

ولكننا لا نستطيع أن نقدم رصيذاً عميقاً لعملية التخلف العربي دون أن نرصد تخلف وتبعية الزراعة العربية ، ذلك لأن الزراعة (قطاع الانتاج للمواد الأولية) كانت وما زالت (في غالبية البلدان العربية) هي المجال الحيوي لانتاج التخلف بفعل القوى الامبريالية ، وإذا كانت البلدان العربية المنتجة للنفط قد شهدت توزيع أراضيها بين الشركات العملاقة المنتجة للبترول ابتداء من النصف الثاني لعشرينات هذا القرن فإن الاطماع الإمبريالية في

(*) معهد التخطيط القومي بالقاهرة .

منطقتنا العربية ترجع الى القرن الثامن عشر . وقد كانت الزراعة والرعي وصيد الأسماك هي الأنشطة الرئيسية لإنتاج الثروة في المنطقة ، وقد انتقلت الطبقات الاجتماعية المتقاسمة والحامية لعمليات الاستغلال النفطي في المنطقة العربية من أهميتها على الأنشطة الاقتصادية السالفة الى مشاركتها (بشكل أو بآخر) في الإنتاج النفطي ، أما بالنسبة للبلدان العربية الأخرى التي ما زالت الزراعة هي النشاط الرئيسي فيها (عرب الماء) فإن الطبقات الاجتماعية المهيمنة على إنتاج الثروة بها لم يحدث لها تغيرات جوهرية من حيث ثرواتها ونفوذها الاجتماعي والسياسي وتحالفاتها الدولية ، فضلا عن استمرار محافظة الهياكل الزراعية بها (تقريباً) على سماتها التي تحددت بفعل فترة الاستعمار الكولونيالي ولأن الزراعة العربية ما زالت جزءاً داخل كلية الكومبوليتانية الرأسمالية فإن الزراعة العربية ما زالت تلعب دورها المحدد داخل تقسيمة العمل الدولي . ولا ننصوّر تغير موقعها داخل هذا التقسيم إلا في ظل تغير موازين القوى الطبقيّة داخل المنطقة العربية هذا الأمر المرتهن باستمرار أو خروج البلدان العربية من النظام الرأسمالي العالمي .

لقد حدد أستاذنا الدكتور محمد دويدار معنى التبعية الاقتصادية بقوله : « تابعاً أولاً من حيث اعتماده على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات التي أصبح متخصصاً في إنتاجها ، تابعاً ثانياً بمعنى اعتماده على الخارج في الحصول على المنتجات صناعية كانت أو استهلاكية في مرحلة أولى على الأقل على أساس أن جل القسم الأول (المنتج لوسائل الإنتاج) يوجد في الاقتصاد الذي أصبح متقدماً ، تابعاً ثالثاً بمعنى أنه يصبح تابعاً لتكنولوجيا باعتبار أن عملية خلق التكنولوجيا هي من اختصاص الاقتصاد الذي أصبح متقدماً ، ويقتصر دوره على استيراد بعض الفنون الإنتاجية واستخدامها ، تابعاً رابعاً في مرحلة تالية فيما يتعلق بخطط الاستهلاك الذي يسود وما يحتويه من نظام قيم وما يركز عليه من نمط التوزيع للدخل»^(١) وإذا أضفنا لذلك التبعية المالية من حيث اعتماد البلدان المتخلفة على رؤوس الأموال المصدرة إليها من الخارج في تحويل استثماراتها، وعلى الرغم من أن البلدان العربية ذات العوائد النفطية العالية من الممكن أن تعتبر خارج هذه الحالة الأخيرة من التبعية المالية إلا أنها مساهم نشط في تدعيم أسواق المال بفوائضها المالية ولكونها مساهماً لا يرقى لمرحلة التخطيط والادارة . أو حسب الاصطلاح القانوني « ليس له حق التوقيع والادارة » - فإن خططها الاستثمارية نفسها تخضع لاستراتيجيات التمويل الدولية . بناء على هذا المفهوم للتبعية الاقتصادية يمكننا أن نناقش قضية التبعية في الزراعة العربية بصفتها أحد الأنشطة

الاقتصادية الهامة (إن لم تكن أهمها على الإطلاق) في انتاج الثروة في عالمنا العربي ولا يفوت د . محمد دويدار أن يحدد - أيضا - وظيفة التبعية الاقتصادية بقوله « هذه التبعية تعني في نظري المشكلة في ذاتها . . هي سبيل تعبئة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي نحو الاقتصاد الأم خارج الاقتصاد الذي أصبح متخلفاً »^(٢) وهو بذلك يصف ناموس تلك العلاقة الخطرة بين ما يسمى بدول المحيط ودول المركز ، هذه العملية التي يعبر عنها بعض الاقتصاديين بظماً الرأسمالية الدائم لفائض القيمة .

ولكي يستمر واقع التبعية قائماً لا بد من المحافظة على بعض الاختلافات الهيكلية الهامة بين القطاعات الاقتصادية لضرب امكانية التكامل الداخلي للقطاعات المنتجة ، إذ تنظم هذه القطاعات بواسطة الاقتصاد الأم الذي ينظمها طبقاً لاحتياجات الرأسمال العالمي ، وهذا ما يمكن أن نجده في حالة البلدان العربية .

الازدواجية الاقتصادية والزراعية النقدية : -

قام الاستعمار الكولونيالي في بداية تداخله بضرب أي صناعات محلية صغيرة في البلدان التي وقعت تحت الاحتلال ليضمن بذلك انفتاح الاسواق العالمية للسلع المصنعة في البلدان الاستعمارية وكانت الخطوة المصاحبة لهذا هو احداث تخصيص للموارد الزراعية لخدمة الصناعة في البلد المستعمر ، فضرب بذلك نموذج الصناعة الحرفية الصغيرة كما فتح أمام الانتاج الزراعي الذاتي أفاق الانتاج لسوق مجهولة فوضع أساس الانتاج السلعي وكان القطاع الزراعي بذلك هو أولى القطاعات ارتباطاً بالسوق الرأسمالي العالمي ولكن الكولونيالية عملت من ناحية أخرى على الإبقاء على تخلف الإنتاج الزراعي من حيث الفنون الانتاجية والاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية الموروثة في محيط الانتاج . هذا ، وقد بقيت بعض العلاقات الانتاجية ما قبل الرأسمالية داخل القطاع الزراعي (مثل الصور المتعددة للايجار للحصول على الربح العقاري) . ومن ناحية أخرى قامت السلطات الاستعمارية بتحديث وسائل النقل والمواصلات والطرق والمرافىء (والمطارات فيما بعد) والأسواق والمصارف وزودتها بأرقى ما وصلت اليه الثورة الصناعية من انجازات ، فحققت بذلك نوعاً من الازدواجية الاقتصادية داخل البلدان التابعة حيث بقيت الزراعة دائماً القطاع المتخلف والقطاعات الأخرى المرتبطة أكثر بواتر الإنتاج الصناعي وبحركة تداول الرأسمال المالي للامبريالية هي القطاعات الأكثر تقدماً وفي البلدان العربية شهد قطاع الانتاج النفطي انجازات

الثورة الصناعية الثانية بشكل يفوق كثيراً ما قدم للقطاعات الانتاجية الأخرى وذلك لضمان انتاج النفط بأقل التكاليف وبنوعية تناسب الأغراض الصناعية القائمة عليه .

وسط هذه العملية التاريخية المعقدة تم تخصيص البلدان العربية التي خضعت للنفوذ الكولونيالي بشكل أو بآخر في انتاج أنواع بعينها من الحاصلات الزراعية ، فتخصصت بلدان المغرب العربي وليبيا في انتاج فواكه حوض البحر المتوسط ، ومصر والسودان خصصا لانتاج القطن وكان على فلسطين أن تنتج الموالح وعرف الشام بإنتاج القمح وتخصصت كل من العراق والحجاز في انتاج التمور وأنتج اليمن البن .

وما هو جدير بالذكر أن نفس هذا التخصص الذي فرض على البلدان العربية في أوقات متفاوتة إبتداء من النصف الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين ، بقي قائماً وبصورة ملحوظة وإن كان قد اعتراه بعض التغير إلا أن هذا التغير لم يبلغ الأهمية الملموسة لتلك الأنماط المحصولية داخل التراكيب المحصولية للمنطقة العربية فعلى سبيل المثال تشكل مساحات الفاكهة في المغرب والجزائر وتونس وليبيا ٦٢,٧٪ ، ٩٥,١٤٪ ، ٤٨,٣٢٪ ، ٤٥,٣٠٪ على التوالي ، وفي العراق والسعودية ١٤,٨٪ ، ٣٥,١٥٪ وهي غالباً المساحات المخصصة لزراعة التمر والمساحات المخصصة للألياف (القطن) تشكل ٩٪ ، ٠٢,١٥٪ في السودان ومصر على التوالي^(٣) من جملة المساحات المحصولية في تلك البلدان وتمثل هذه المعدلات تقريباً أعلى المساحات المخصصة لزراعة محصول ما في أي من هذه البلدان .

هذا الثبات النسبي لهيكل التركيب المحصولي في عالمنا العربي يعني حالة من الثبات النسبي لعملية استغلال الأرض الزراعية ويشمل ذلك استمرار وتائر توظيف الاستثمار الزراعي وكذلك توظيف قوة العمل في الزراعة مما يعني أن كلاً من الموارد الأرضية والمالية والعمل ما زالت تخدم تقريباً نفس الاهداف التي ارتبطت على أساسها البلدان العربية بعملية تقسيم العمل الدولي .

وعلى الرغم من هذا الارتباط العالمي للإنتاج الزراعي إلا أن القيم المنتجة في الزراعة العربية ليست كلها قيماً تبادلية فما زال هناك جزء ليس بالقليل من القيم المنتجة يأخذ بشكل القيمة الاستعمالية فقط ، وبذلك فإن الاستهلاك في القرية العربية ليس كله خارجاً من سوق

سلعي كامل ولكنه استهلاك يرتبط بسوق ناقصة مما يخلخل آلية اطراد الرسملة في الزراعة ، وهذا الواقع الانتاجي يدلل من ناحية أخرى على الدور الهام الذي ما زال يملكه الملاك العقاريون في الزراعة العربية إذ يقف شرط ملكية الأرض عقبة حقيقية أمام تطور الاستثمارات الرأسمالية في الإنتاج الزراعي الذي يبقى في وضعه المتناقض بين انتاج القيم التبادلية المرتبطة بآليات السوق الرأسمالي العالمي وانتاج القيم الاستعمالية المرتبطة بحالة من حالات الانتاج البطريكي مع ما بصاحبها من امتيازات اجتماعية وعائلية للملاك العقاريين الذين يسيطرون على شكلي انتاج القيم في الزراعة العربية مما يترتب عليه توطد حلف الملاك العقاريين مع مراكز تسويق الانتاج الزراعي في شكله السلعي من ناحية واسهام الانتاج غير السلعي في خلق الطابع المحافظ للريف العربي مع تأكيد الملاك العقاريين دائماً على مستويات متدنية لتقنية العمل الزراعي ، هذه الآلية الانتاجية آلية رأسمالية بالأساس ولكنها رأسمالية مشوهة ، تحقق الانغلاق النسبي للقرية العربية على مستثمريها التقليديين ، وبالتالي تمنع إمكانية حدوث تغيرات واسعة في أنماط الاستغلال الأرضي ، وتحافظ على السوق القروي بعيداً عن أشكال التبادل النقدي الواسع والمتنوع ، فضلاً عن تأكيدها للفصل بين القرية والمدينة وتحافظ على تقنية العمل الزراعي متخلفة مما يقلل بين فرص توظيف عوائد الانتاج الزراعي في تحديث الإنتاج وتطويره فتصبح الطريق مفتوحة نحو دخول هذه العوائد الشبكات المصرفية الامبريالية كما يؤدي تدهور التقنية الى تخلف الوعي الاجتماعي للطبقات العاملة الزراعية في البلدان العربية ، كما حافظ على تخلف تقنية العمالة العربية بشكل عام ، إذ أن تخلف أساليب الانتاج الزراعي من شأنه أن يقلل من مقدرة العامل على الاستيعاب السريع للتقنيات المستحدثة . هذا ، وتحتاج الاساليب الانتاجية المتخلفة في العادة لاعداد كبيرة من اليد العاملة (على الرغم من أنها تكون في معظم الأحيان في حالة توظيف غير كامل) وقد ترتب على هذا الوضع أن أرتبط بالانتاج الزراعي في البلدان العربية الزراعية جزء كبير من السكان ذوي النشاط الاقتصادي إذ مثلوا في الجزائر ٥١,٩٪ وفي مصر ٥١,٢٪ ، المغرب ٥٢,٣٪ ، السودان ٧٧,٩٪ تونس ٤٢,٣٪ ، العراق ٤١,٥٪ وسوريا ٤٨,٢٪ ، واليمن الشمالي ٧٥,٩٪ من جملة عدد السكان ذوي النشاط الاقتصادي^(٤) .

ان المحافظة على هذه الأعداد الهائلة من القوى العاملة العربية في ظل الظروف المتخلفة للانتاج الزراعي ، أمر من شأنه أن يبقي الحجم الأكبر من العمالة العربية في

مستويات متدنية من الانتاجية ويحرم الاقتصاديات العربية من إمكانياتها الخلاقة إذا ارتبطت بتقنيات متقدمة .

وسوف نوجز فيما يلي ما نعتقد أنه أهم ثلاثة مؤشرات على تخلف وتبعية الزراعة العربية كنتاج لواقعها .

١ - عجز الزراعة العربية عن الوفاء بالمتطلبات الغذائية : -

على الرغم من التنوع المناخي للمنطقة العربية واحتوائها على مساحات واسعة نسبياً من الأراضي القابلة للزراعة اذ تبلغ ٤٢ مليون هكتار حيث يكون نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة ٢٩٪ هكتار إلا أنها من أفقر مناطق العالم انتاجاً للغذاء ، وعلى الرغم أيضاً من أن الانتاج الزراعي يعد نشاطاً رئيسياً في غالبية الأقطار العربية ، إلا أن بيانات الجدول رقم (١) الذي يوضح حركة استيراد وتصدير الحبوب في البلاد العربية لعام ١٩٧٨ يتضح منها أن جميع البلدان العربية مستورد صافٍ للحبوب وهي القمح والأرز والشعير والذرة والاستثناء الوحيد في مصر حيث تصدر بعض كميات من الارز . ومن واقع دراستنا لمستويات الجدارة الإنتاجية والمساحات المخصصة لزراعة بعض المحصولات الهامة لا نجد تناسباً بين مستويات الانتاجية والمساحات المخصصة للزراعة مما يعني أنه لا يوجد تصور واضح للميزة النسبية في تخصيص الأراضي لزراعة محاصيل بعينها اذ يتضح من الجدول رقم (٢) أن مصر تمثل الترتيب ١٤ من حيث مستوى الانتاجية للقمح ومع ذلك فإنها تحتل الموقع ال ٣٥ من حيث ترتيب المساحات في حين أن الجزائر تحتل موقعاً متأخراً جداً في انتاجية القمح (التاسع والأربعين) ومع ذلك فإن الجزائر تشغل الترتيب ١٧ من حيث المساحات المخصصة لزراعة القمح وبالنسبة لمحصول القمح فإن التوسع في زراعته مهما كانت انتاجيته منخفضة أمر ضروري والعبرة في تحسين الانتاجية فيما بعد ، ومن الأمور المؤسفة والخطرة وضع زراعة القمح في مصر اذ تفوق انتاجيته فيها على انتاجيته في أي من أوسع دول العالم الخمس زراعة للقمح من حيث المساحة (من بينها أكبر ثلاث دول منتجة ومصدرة للقمح روسيا ، الولايات المتحدة ، كندا) ويتكرر هذا الوضع المتناقض بالنسبة للارز ، أما الشعير فعلى الرغم من هبوط انتاجيته في أكبر البلدان العربية انتاجاً له (المغرب والعراق وسوريا وليبيا وتونس والجزائر) إلا أنها بلدان متفوقة نسبياً من حيث تخصيص المساحات (مع ملاحظة أن مصر آخر دولة من حيث تخصيص المساحة) وهذا يرجع الى العادات

الغذائية الموروثة الى جانب الاستخدام المزدوج للشعير كغذاء انساني وحيواني في وقت واحد نفس هذا الوضع نجده في الذرة الرفيعة ذات القيمة الغذائية المتهورة اذ يحتل السودان الموقع السابع في العالم من حيث المساحة المخصصة لزراعته على الرغم من تدهور الانتاجية فيه .

ومن بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن البقوليات (القول البلدي والعدس) أحسن حظاً من الحبوب الأخرى حيث يمكننا تلمس هذا التناسب المفقود في القمح والشعير والارز والذرة بنوعيهابين المساحات والانتاجية ، ولكنه سرعان ما يختفي في قصب السكر ، اذ على الرغم من أن مصر ثاني دولة في العالم من حيث الجدارة الانتاجية الا أنها تشغل الموقع السابع عشر من حيث المساحات المخصصة للزراعة من بين أهم ٢٨ دولة منتجة للمحصول . ولكن بصمات التخصص القديم تظهر واضحة في حالة القطن اذ يتحقق تناسب بين المساحات والانتاجية في مصر وعلى الرغم من تدهور انتاجيته بالسودان إلا أن السودان يصل إلى الترتيب العاشر على مستوى العالم من حيث المساحة من بين أهم ٤٠ دولة منتجة للقطن ولكن أوضاع الجدارة الانتاجية بالنسبة للحبوب غير مطمئنة على الاطلاق اذ تحتل تونس والعراق والجزائر وليبيا والاردن الخمس مراكز الأخيرة في الجدول بالنسبة للقمح ، وتحتل سوريا وليبيا وتونس والجزائر المواقع الأربعة الأخيرة من الجدول بالنسبة للشعير ويحتل كل من المغرب والسودان الموقع قبل الأخير بواحد من حيث الجدارة الانتاجية في محصول الشامية والذرة الرفيعة على الترتيب .

هذا الواقع المتردي للإنتاجية المحصولية لعدد من المحصولات الهامة وكذلك المساحات الصغيرة المخصصة لزراعة هذه المحاصيل الهامة تعكس واقع الفقر الغذائي للمنطقة العربية وبالتالي تبعيتها الغذائية للخارج ، هذا الواقع الذي يغذيه اختلال سياسات الاستغلال الأرضي للبلدان العربية .

وقد بنى البعض تصورات حول إمكان البلدان العربية استيراد الحبوب بسهولة نسبة لتوفر الفائض النفطي لديها ، إلا أن هذا الرأي خاطيء من ناحيتين الأولى أنه ليست كل البلدان العربية تملك فوائض نفطية عالية ، إذ لا يملك هذه الفوائض الكبيرة إلا امارات الخليج والكويت والعراق والسعودية وليبيا وعلى الرغم من أن الجزائر من المنتجين الرئيسيين للنفط إلا أنها تعاني من عجز في ميزان المدفوعات . وثانياً إن تطور أسعار النفط قد صاحبه

اتجاه عمدي لرفع اسعار السلع الغذائية « بمعدلات كبيرة لم يسبق لها مثيل . فبينما كان متوسط سعر الطن من الغلال - القمح والارز والذرة والذرة البيضاء - في عام ١٩٧١ حوالي ٨٥ دولار/طن ، فقد ارتفع في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٢٠ دولار/طن وارتفع سعر القمح من حوالي ٧٠ دولار/طن في عام ١٩٧١ الى حوالي ٢٤٠ دولار/طن في عام ١٩٧٤ مع احتفاظه بمعدلاته المرتفعة خلال السنوات التالية » . (٦) . هذا ، وقد صدر عدد من التصاريح الهامة من بعض المسؤولين الغربيين حول استخدام سلاح القمح في مواجهة سلاح البترول ، وهذا بعد آخر يضاف الى مخاطر الوضع الغذائي في المنطقة العربية .

ب - بعض الاحتياج لمستلزمات الانتاج المصنعة : -

يوضح الجدول رقم (٤) حركة العجز والفائض في الاسمدة الكيماوية والمخصبات الطبيعية في المنطقة العربية واذا كان الاجمالي العام لكل من نوعي الاسمدة الطبيعية (الخام) والمصنعة يعبر عن وجود فائض يتم تصديره إلا أننا لا نستطيع حتى الآن أن نتعامل مع البلدان العربية كوحدة واحدة بطبيعة الحال . ويتضح من بيانات الجدول أن البلدان العربية التي تحقق فائضاً في انتاج الاسمدة المصنعة خمسة بلدان فقط وهذه الفوائض في كل من تونس والمغرب عبارة عن أسمدة فوسفاتية وفي الكويت والسعودية أسمدة آزوتية تلك الناتجة عن الصناعات البتروكيماوية القائمة على المخلفات البترولية الوفيرة أما في المغرب وتونس فإن الفوائض الكبيرة في السماد الفوسفاتي ترجع أساساً لثراء منطقة المغرب العربي بخامات الفوسفات . وعلى الرغم من وجود هذه الفوائض السمادية في المنطقة العربية إلا أننا لا نستطيع أن نرصد حركة تجارية يعتد بها بين البلدان العربية في الاسمدة المصنعة وهذا يرجع أساساً الى أن الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في البلدان العربية خاضعة للتنفيذ الأجنبي المتمثل في صورة التمويل المباشر لهذه المشروعات كما في حالة المغرب وتونس ولبنان أو المتمثل في الادارة كما في حالي السعودية والكويت وبالتالي فإن انتاج هذه الصناعات لا يخدم تصوراً للتكامل العربي بل يخدم بالأساس استراتيجيات للتكامل العالمي كما تراها الاحتكارات الامبريالية . ومما هو جدير بالذكر أن كلا من السعودية والكويت ينتجان أعلى انتاج من الاسمدة الازوتية في حين أنهما من أقل البلدان العربية مقدرة على الزراعة ، وتشكو البلدان العربية الزراعية التقليدية من نقص حاد في الاسمدة مثل مصر وسوريا والعراق والسودان الامر الذي يعني حالة من عدم الانسجام في الخطط الانتاجية بين الزراعة والصناعة فتقصر الصناعة عن تزويد الانتاج الزراعي بمتطلباته . ويزداد الأمر سوءاً

عندما نجد أنه في الفترة من ٧١ حتى ١٩٧٤ زادت أسعار الاسمدة الكيماوية من ثلاثة الى أربعة أضعاف قيمتها . ومن ناحية أخرى يتضح من الجدول رقم (٤) أن واردات الاسمدة تبلغ قدرأ لا بأس به من عوائد تصدير السلع الزراعية ، يتضاءل هذا المعدل في البلدان التي تتسم فيها الزراعة بحالة شديدة من التخلف مثل الصومال والسودان والبحرين .

يوضح الجدول رقم (٥) حركة استيراد وتصدير الآلات الزراعية ومنه يتضح أن البلدان العربية مستورد صافي للآلات الزراعية وهذا يرجع الى التخلف الصناعي الشديد الذي تعاني منه المنطقة ومما هو جدير بالملاحظة أن صافي واردات الآلات تستحوذ على قدر هام من عوائد التصدير للسلع الزراعية . وإذا وضعنا في الاعتبار واقع الملكيات القزمية في البلدان العربية وتخلف العلاقات الحيازية بها فإن حركة الاستيراد الواسعة للآلات الزراعية لن تخلق أساساً حقيقياً لعملية التحديث الزراعي إن كل ما سوف تسفر عنه هذه العملية هو خلق نموذج من الميكنة المشوهة تؤكد التشوه التكنولوجي في بلداننا هذا التشوه التكنولوجي الذي يسمونه « بالتكنولوجيا الملائمة » وتصبح بذلك الميكنة الزراعية عنصراً جديداً من عناصر التكاليف الزراعية والتي ليس لها عوائد حقيقية على المدى الطويل بل هي عناصر انتاج تستغل بصورة غير اقتصادية وتأخذنا الدهشة للرقم الفلكي الذي تمثله واردات الميكنة الزراعية في ليبيا ونجد قريباً لهذا الرقم فيما يتعلق بالأسمدة ، بالإضافة إلى أن واردات الآلات الزراعية للسعودية تمثل أكثر من ثلاثة أمثال صادراتها الزراعية .

إن الأمر في هذه الحالة يتعدى الاحتياجات الاقتصادية للتسميد أو الميكنة الى اعتبارات أخرى تتعلق بالايثار والنزاهة وحب الجديد .

ان الابقاء دائماً على الزراعة كقطاع متخلف في إطار الازدواجية الاقتصادية التي نعرفها بلادنا العربية يفصل كثيراً بين خطط الانتاج الصناعي (فضلاً عن هذا له الصناعة أصلاً) وبين متطلبات الانتاج الزراعي كما تقصر الزراعة عن تزويد الصناعة باحتياجاتها من المادة الخام وإذا حدث وقامت الزراعة بتوفير المواد الخام الزراعية كما حدث في مصر في الستينات (السياسة التي ترتب عليها التوسع في صناعة الغزل والنسيج والسكر) فان المنافسة والضغط الدولي كان كفيلاً بتعطيل غالبية هذه المصانع (مصانع السكر) أو تدخل الاستثمارات الاجنبية للمشاركة والادارة (كما يحدث الآن في صناعة الغزل والنسيج المصرية) .

ويتأكد دائماً واقع التبعية الاقتصادية من حيث استمرار اعتماد الزراعة على مستلزمات الانتاج من الخارج فتفقد الزراعة كمشروع استثماري تكاملها الداخلي وتظل دائماً خاضعة للخارج وتحت رحمة الأسعار المحددة لاحتياجاتها الأمر الذي يضعف مقدرة الانتاج المالية وتقتصر بالتالي المخرجات الزراعية عن تمويل الاستثمار الزراعي فتتسبب حركة الاقتراض من الخارج .

جـ - عجز الميزان التجاري للزراعة العربية :

لا يوجد من بين البلدان العربية جميعاً إلا بلدٌ واحدٌ يحقق فائضاً في الميزان التجاري الزراعي وهو السودان على الرغم من التخلف الشديد للزراعة السودانية اذ لا يستخدم السودان كميات كبيرة من الاسمدة وهذا راجع الى خصب التربة هناك اذ ان أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية ما زالت بكرّاً كما أن النموذج التقني المتخلف للزراعة السودانية يبعدها عن استخدام الميكنة الزراعية ، ان المسئول عن هذا الفائض هو الخصب الطبيعي للأراضي السودانية وثراءها العضوي ولكن الى متى سوف يستمر ذلك ، هذا ما لا يمكن المراهنة عليه .

أما باقي البلدان العربية فإنها تعاني من عجز كبير في موازينها التجارية بالنسبة للزراعة وبالتالي فإن الزراعة قطاع انتاجي معالٌ من القطاعات الانتاجية والخدماتية الاخرى وذلك في حالة البلدان التي تحقق فائضاً في موازينها التجارية لكل من ليبيا والعراق والكويت والسعودية ولكن في باقي البلدان العربية الأخرى التي تعاني أيضاً من عجز في موازينها التجارية فإن الزراعة تشترك مع باقي القطاعات الانتاجية والخدماتية في الاعالة الخارجية لها وهنا تتأكد بشكل صارم أوضاع التبعية الاقتصادية لبلادنا العربية (أنظر جدول رقم^(١)) .

لقد ساهمت واردات المخصبات الكيماوية وواردات الآلات الزراعية (إلى جانب المستورد من التقاوى المنتقة) في اختزال عائدات التصدير بالنسبة للزراعة وعندما نضيف لذلك كون جميع البلدان العربية مستورداً صافي الغذاء ، فان واقع العجز في الميزان التجاري الزراعي حادث لا محالة ، وبالتالي تسليف الزراعة أي امكانية لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على الرغم من أنها القطاع الذي يضم غالبية القوى القادرة على العمل في المنطقة .

خاتمة :

تظل الزراعة بهذا الوضع المفلس عاجزة عن اتخاذ المبادرة نحو تطوير طرق الاستغلال الأرضي كما تظل أيضاً ذلك النشاط الاقتصادي المهدر للقدرات الانتاجية للمشتغلين بالزراعة حيث تبقى دائماً تحقق الاهداف الخارجية للانتاج الزراعي والذي على أساسه تم إعطاء بلداننا أدواراً في تقسيم العمل الدولي، وهكذا يستمر هذا الدور ناشطاً ليتم القضاء دائماً على إمكانات تكامل اقتصادي عربي هذا التكامل الذي لن ينهض إلا في ظل حركة شعبية عربية ترفض التبعية وتتحرك بأفق ثوري ووحودي نحو مصالحها .

الملاحظات

١ - د . محمد دويدار ، الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي - مصدر المعاصرة - يوليو ١٩٧٩ عدد ٣٧٧ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ص ١١ .

٢ - المصدر السابق ص ١٢ .

٣ - د . شنودة سمعان شنودة التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية ، معهد التخطيط القومي - القاهرة - مذكرة رقم ١٢٤٠ مارس ١٩٧٩ ص ٢١٥ .

٤ - FAO Production Yearbook, U. N, 1978.

٥ - محسوب من بيانات المصدر السابق .

٦ - د . عادل هنري ، د . أسعد العطار ، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل للبتروول والقمح ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٩ عدد ٣٧٥ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ص ٩٦ .

جدول رقم (١)
استيراد وتصدير الحبوب في البلاد العربية لعام ١٩٧٨

الذرة		الشعير		الأرز		القمح		
قيمة	كميات	قيمة	كميات	قيمة	كميات	قيمة	كميات	
٢٦٠٠٠	١٧٣٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤١٢٠٠٠	٥٢٠٠	١٤٤٠٠	٣٤٢٠٠٠	١٩١٣٢٨٨	وارد الجزائر
٩٧٠٦١	—	—	—	—	—	—	—	صادر
—	٧٣١١٣٢	—	—	٧١٣	٦٩٦٩	٧١٠٩١٥	٥٢٢٠٤٩٢	وارد
—	—	—	—	٥٠٨١٨	١٤٥١٤٠	—	—	مصر
٣٥٠٠	١٧١٤٠	٨٧٢٠	٤١٥٧١	١٢٦٠٠	٣١٤٠٠	١١٣٨٠٠	٥٥٦٠٢٠	صادر
—	—	—	—	—	—	—	—	ليبيا
١٠١٠٠	٦٥٠٠٠	١٦٥٠	١٢٠٠٠	٣١٥٠	٦٢٠٠	٢٢٠٢٠٠	١٦٤١٦٧٠	صادر
—	—	—	—	—	—	—	—	وارد
—	—	—	—	١٢٠٠	٣٠٠٠	٥٢٧٠٠	٢٨٧٨٣٧	المغرب
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر
—	—	—	—	—	—	—	—	وارد
—	—	—	—	—	—	—	—	السودان
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر

وارد تونس	٥٥١٢٩٢	٧٦٧٦٨	٦٤٠٠	٢٤٠٠	٨٤٥٠٩	١١٩٩٣	١٤٧٠٢٧	١٧٦٧٤
صادر	—	—	—	—	—	—	—	—
وارد البحرين	٣٣٤٨٩	٥١٩٦	٢٢٤٢٤	١٢٩٢٥	٥٠٠	١٠٠	٧٦٠٠	١٥٠٠
صادر	—	—	٤٣٠٠	٢٣٠٠	—	—	—	—
وارد العراق	٩٩٧٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٦٣٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٦٠٠٠	١٤٠٠٠
صادر	٥٩٧٣	١٢٠٠	—	—	—	—	—	—
وارد الأردن	٢٩١٥٢١	٤٥٦٩٣	٢٣٦٨٣	١١٧٨٠	٢٣٤٥٢	٣٣٤٩	١٠٥٣٤٣٩١	١٢٤٠٨٧٢
صادر	٢٨	١٣	—	—	—	—	—	—
وارد الكويت*	١٥٣٦٦٧	٢٦٤٢٠	٧٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٣٢٠٠	٦٤٠٠	٢٩٠٠٠	٤٩٠٠
صادر	٢٥٠	٧٢	١٣٨٠٠	٤٧٠٠	٤٣٠٠	٧٢٠	٤٥٠	١١٠
وارد لبنان	٣٥٧٦٧٢	٥٦٠٠٠	١٨٥٠٠	١٠٢٠٠	٤٩٠٠٠	٨٨٠٠	١٣٥٠٠٠	٢١٦٠٠
صادر	—	—	٣٥٠٠	٢١٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣٤٠٠
وارد عمان	٩٧٥٠٣	٢١٠٠٠	٣٥٨٠٠	١٦٠٠٠	—	—	٧٢٠٠	١٣٠٠
صادر	—	—	—	—	—	—	—	—

الدرة		الشعير		الأرز		القمح		
قيمة	كميات	قيمة	كميات	قيمة	كميات	قيمة	كميات	
—	—	١٣٠٠	٧١٠٠	٧٨٠٠	١٣٠٠٠	٣٠٣٠	٢٤٥٥٦	وارد قطر
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر
١٣٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٤٦٠٠	٢٧٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	١٧٦٠٠٠	٦٥٠١٥٠	وارد السعودية
—	—	—	—	—	—	٤٥	٢٠٨	صادر
١٠٥٨٨	٦٩٤٧٤	—	—	٢٩٥٣٤	٧٣١٦٠	٩١٠٠٠	٦٠١٤١٣	وارد سوريا
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر
—	—	—	—	٦٥٣٢	٩١٣٦	٦٩١٧	٤٤٦٣٩٩	وارد اليمن
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر
—	—	١٠٠٠	٤٩٠٠	٢٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٩٤٠٠	١٤٧٦٧٠	وارد اليمن الديمقراطية
—	—	—	—	—	—	—	—	صادر

* الكويت لا تنتج المواد الغذائية ولا الحبوب وعمليات التصدير في هذه الأصناف لا تعدد أن تكون إعادة تصدير البضائع مستوردة أصلاً.
المصدر : . FAO Tread Yearbook, u. N. 1978.

جدول رقم (٢)
الجدارة الانتاجية والمساحات الزراعية من الحبوب في البلدان العربية
والخمس بلدان ذات المساحات الاكبر في العالم بسنة ٧٥ - ١٩٧٧

البلد	مصر	السودان	سوريا	تونس	المراق	الجزائر	ليبيا	الأردن	روسيا	الصين	الولايات المتحدة	الهند	كندا
الانتاجية أردب/ فدان	٩,٤٨	٢,٩٨	٢,٦٥	١,٩٩	١,٨٨	١,٥٥	١,٣٢	١,٢٢	٣,٩٠	٣,٧٦	٥,٧٤	٣,٨٧	٥,٤٥
الترتيب	١٤	٣٨	٤٢	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٣٠٨	٣١	٢٢	٣٠	٢٣
المساحة بالالف فدان	١٣٣٢	٦٥٨	٣٨١٦	٢٦٩٧	٣٣٣٨	٥٤٨٨	٤٩٥	٣٠٨	١٤٥٥٦٣	٧٣٣٨٦	٦٦٢٥٧	٤٧٠٦٦	٢٤٤٨٠
الترتيب	٣٥	٤٢	٢١	٢٧	٢٤	١٧	٤٣	٤٩	١	٢	٣	٤	٥
	مصر	الهند	الصين	بنجلا ديش	أندونيسيا	تايلاند	-	-	-	-	-	-	-
الانتاجية طن/ فدان	٢,٢٠٧	٠,٧٥٦	١,٤٨١	٠,٧٨١	١,١٤٢	٠,٧٦٣	-	-	-	-	-	-	-
الترتيب	٣	٢٦	٩	٢٢	١٣	٢٤	-	-	-	-	-	-	-
المساحة الالف فدان	١٠٥٧	٩٣٢٨١	٨٧٦٢٨	٢٣٩٣٢	٢٠٠٤٥	١٩١٩٩	-	-	-	-	-	-	-
الترتيب	٢١	١١	٢	٣	٤	٥	-	-	-	-	-	-	-

البلد	مصر	المغرب	العراق	سوريا	ليبيا	تونس	الجزائر	روسيا	الصين	كندا	الولايات المتحدة	آسيا
الانتاجية أردب/ فدان	٩,٨٤	٣,٢٣	٢,٨٤	٢,١٣	١,٩٣	١,٨٦	١,٨٣	٥,٤٣	٥,٢٢	٩,٢٦	٨,٣٢	٦,٨٣
المساحة بالآلاف فدان	١٨	٤٠	٤٣	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٣٠	٣٢	٢١	٢٣	٢٧
الترتيب	١٠٠	٥٠١٩	١٤٦٢	٢٥٤٢	٨٥٩	٩٤٨	٢٠٥٢	٨٠٣٨٢	٢٤٥١٦	١٠٦٨٦	٨٤٥١	٧٦٩٥
	٥٠	١٠	٢٢	١٦	٣٠	٢٨	٢٠	١	٢	٣	٤	٥
البلد	مصر	المغرب	الولايات المتحدة	البرازيل	الصين	المكسيك	الهند					
الانتاجية أردب/ فدان	١١,١٣	٢,٣٣	١٦,٦٤	٤,٨٠	٨,٩٥	٣,٦٦	٣,٣٧					
الترتيب	١٢	٤٧	٣	٢١	١٥	٣١	٣٦					
المساحة بالآلاف فدان	١٨٢٩	١٠٧١	٦٧٠٣٨	٢٦٤٤٣	٢٦٢٩٠	١٦٥٥٢	١٤٣٤٧					
الترتيب	١٩	٣٠	١	٢	٣	٤	٥					

المصدرين	البلد	مصر	السودان	الصين	الهند	نيجيريا	روسيا	النيجر					
الاتاجية أردب/ فدان الترتيب المساحة بالألف فدان الترتيب	١١, ٣٥	١, ١٢	٢, ٣٧	١, ٦٣	١, ٦٨	٢, ١٣	١, ٢٥	١٩	٥١٧٦	٥			
	١	٢١	٧	١٥	١٣	٨	١٩	٥١٧٦	٥				
	٢٠	٧	١	٢	٣	٤							

المصدر : جميع وحسب مد نشره الاقتصاد الزراعي - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء - وزارة الزراعة - جمهورية مصر العربية - الدقي سنة ١٩٧٩ .

جدول رقم (٣)

الجدارة الانتاجية والمساحات المزروعة من البقوليات والمحاصيل
التعدية في البلاد العربية والأخص بلدان ذات المساحات الأكبر
في العالم سنة ٧٥ - ١٩٧٧

المحمول	البلد	مصر	المغرب	تونس	الصين	إثيوبيا	إيطاليا	البرازيل	-	-
الفول البلدي	الانتاجية أردب / فدان	٦, ١٤	٢, ٤١	٢, ٤٠	٣, ٠٥	٣, ٢٥	٣, ٢٩	١, ٢٥	—	—
	الترتيب	٣	١٠	١١	٨	٧	٦	١٤	—	—
	المساحة	٢٦٦	٤٧٧	١٥٠	٩٣١٤	٦٤٣	٥٣١	٤٥٥	—	—
	بالآلف فدان	٦	٤	٨	١	٢	٣	٥	—	—
العدس	الترتيب	١٣	٣	١٠	١٥	١٤	١	٢	٤	٥
	بالآلف فدان	٥٧	٣٣٦	١١٥	٤٠	٤٧	٢٢٣٤	٣٩٠	٢٢٣	١٧٥
	الترتيب	١	٤	١٠	١٣	١٥	١٢	٣	٨	١٤
	أردب / فدان	٣, ٦٨	١, ٩٩	١, ٤٢	١, ٢٣	٠, ٩٦	١, ٢٦	٢, ٨١	١, ٧١	٠, ٩٩
	الانتاجية								باكستان	أثيوبيا

-	-	-	الصين	باكستان	كوبا	البرازيل	الهند	مصر			
-	-	-	٢٨,٧٦٥	١٤,٧٥٠	١٨,٤٥٩	٢١,٠٣٨	٢١,٦١٣	٣٤,٨٩٣	الانتاجية		
-	-	-	١٠	٢٦	٢٤	١٩	١٧	٢	أردب/ فدان		
-	-	-	١٥٦٤	١٧١٤	٢٩٦٣	٥٠٢٥	٦٧٦٦	٢٣٧	الترتيب		
-	-	-	٥	٤	٣	٢	١	١٧	المساحة		
-	-	٦							بالآلف فدان		
البرازيل	روسيا	الولايات المتحدة	الصين	الهند	العراق	السودان	مصر	سوريا			
١,٩٢	٧,٥٢	٤,٢٧	٤,١٥	١,٣٠	١,٩١	٣,٠	٦,٠٣	٦,٥١	الانتاجية		
٣١	٢	١٣	١٤	٣٦	٣٢	٢١	٨	٦	قنطار/ فدان		
٤٩٧٧	٦٩٤٤	١٠٣٦٣	١١٥٩٠	١٧٧٤٤	١٣٢	١٠٤٨	١٣٤٩	٤٧٣	الترتيب		
٥	٤	٣	٢	١	٣٤	١	٧	١٦	المساحة		
									بالآلف فدان		
									الترتيب		القطن

المصدر : المصدر السابق .

جدول رقم (٤)

العجز أو الفائض في الاسمدة
في البلدان العربية عام ١٩٧٨ بالالف دولار

القطر	السماد الخام	السماد المصنع	النسبة المئوية لصافي واردات الاسمدة المصنعة بالنسبة للصادرات الزراعية
الجزائر	١٩٦٧٣ ×	٢٥١٢٦ -	٪١٨,٩٧
مصر	٢٥٦٥ +	٣٨٤٤١ -	٪٤,٦٧
ليبيا	-	١٢٤٠٠ -	٪١٠٣٣٣٣,٣٣
الصومال	-	٣٠ -	٪ ٠,٠٥
السودان	-	٥٠٠٠ -	٪٠,٨
تونس	٥٠٩١٤ +	٤٨٩٢٤ +	-
البحرين	١٢ -	١٤٤ -	٪٠,٥٤
العراق	-	٨٦٦٥ -	٪١٤,١٩
الاردن	٥٢٤٤٣ +	٢٥٢٠ -	٪٢,٨٥
الكويت	٩ -	٧١٠٩١ +	-
لبنان	١٤٠٠٠ -	٩٤٠٠ +	-
السعودية	٤٠٣ -	١٩٤٤٨ +	-
سوريا	١٤٩٥٤ +	١٨٦٥٤ -	٪٦,٣٩
المغرب	٤٦٨٨٣٣ +	٢٠٠ +	-
صافي البلدان العربية	٥٩٤٩٥٨	٣٨٠٨٣	-

المصدر FAO trad year - book U.N. 1978

جدول رقم (٥)

حركة استيراد وتصدير الآلات الزراعية
بالبلدان العربية عام ١٩٧٨ بالآلف دولار

البلد	قيمة الآلات الزراعية المستوردة	قيمة الآلات الزراعية المصدرة	صافي الميزان التجاري للآلات الزراعية	النسبة المئوية لصافي واردات الآلات بالنسبة الآلات الصادات الزراعية
الجزائر	٣٥٤٢٠	٣	٣٥٤١٧ -	٪٢٦,٧٤
مصر	٤٠٩٥٣	—	٤٠٩٥٣ -	٪٤,٩٨
ليبيا	٣٤١٠٠	—	٣٤١٠٠ -	٪٢٨٤١٦,٦٦
الصومال	٢٢٥٠	—	٢٢٥٠ -	٪٣,٨٥
السودان	٢٨٧٧٠	—	٢٨٧٧٠ -	٪٤,٦١
تونس	٢٤٥٠٩	—	٢٤٥٠٩ -	٪١٧,٧٦
البحرين	٨١٥٧	٤٠٤	٧٧٥٣ -	٪٣٠,٧٢
العراق	٢٤٧٠٠	—	٢٤٧٠٠ -	٪٤٠,٤٧
الأردن	٥١٣٤	—	٥١٣٤ -	٪٥,٨٠
الكويت	٧٣٧٨	٤٠٨	٦٩٧٠ -	٪١٤,٣٨
لبنان	١٥٠٠	١٥٧	١٣٤٣ -	٪٠,٧٦
السعودية	٦٤٥٣٧	—	٦٤٥٣٧ -	٪٣١٥,٤٣
سوريا	٢٤٤١٠ -	٤٧	٢٤٣٦٣ -	٪٨,٣٦
المغرب	٣٠٣٦٠	—	٣٠٣٦٠ -	٪٩,١٥

المصدر : مجمع ومحسوب من بيانات المصدر السابق .

جدول رقم (٦)

العجز أو الفائض بالميزان التجاري وصافي الميزان التجاري للزراعة
بالبلاد العربية عام ١٩٧٨ بالآلف دولار

الميزان التجاري الزراعي	الميزان التجاري
١٠٨٧٩١١ -	لجزائر - ١٢٩٨٦٤٧
٧٢٠٢٦٠ -	مصر - ٣١٠٧٨٦٦
٥٧٨٦٨٨ -	ليبيا + ٧٦٨٠٨٩٧
١٥٩٨٩ -	الصومال - ٨٢٢٠٠
٥٠٣٤٧٤ +	السودان - ٣٩٩٠٠٠
١٣٣٩٠٧ -	تونس - ٨٨٤٤٧٥
١٣٣٤٤٨ -	البحرين - ١٨٥٠٠٠
٦٩٤٦٥٣ -	العراق + ٥٧٦٦٠٠٠
١٨٨٣٠٣ -	الاردن - ١١٣١٠٣٤
٥٢٣١٣٣ -	الكويت + ٥٠٣٩٠٠٠
٢٢٨٢٠٠ -	لبنان - ٩٦٨٠٠٠
١٥٣١٩٤٩ -	السعودية + ٢٨٦٤٥٦٩٢
٤٠٧٢٤ -	سوريا - ١٥٩٤٣٨٠
٢٤٩١٤٩ -	المغرب - ١٨٤٧٠٠٠

المصدر : Computed from; FAO tread yearbook U.N. 1978.

